http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2189) السنة الثامنة - الأربعاء (13) تموز 2011

الساعدي: قضاة متزلفون للسلطة ■ الشفافية: إلغاء المفتشين كارثة

البرلمان يلغي مذكرة اعتقال الصافي تحت الضغوط

صباح الساعدي

صفاء الدين الصافي

جدل حول تعامل البرلمان مع ملفات الفساد... ارشيف

□ متابعة/ المدى

كشفت لجنة النزاهة النيابية، أمس الثلاثاء، عن إلغاء أمر إلقاء القبض بحق وزير الدولة الحالي لشؤون مجلس النواب والوكيل السابق لوزارة التجارة صفاء الدين الصافي نتيجة "ضغوط سياسية"، فيما شجبت منظمة الشفافية الدولية المطالبات بإلغاء المفتشين العموميين.

ونقل عضو لجنة النزاهة النائب صباح الساعدي في مؤتمر صحفي عقده، في مبنى البرلمان عن محكمة جنايات البصرة الأولى، أنها قررت إلغاء أمر إلقاء القبض على وزير الدولة الحالي لشؤون مجلس النواب والوكيل السابق لوزارة التجارة صفاء الدين الصافي، مؤكدا أن إلغاء الأمر جاء نتيجة الضغوطات السياسية.

وأوضح الساعدي أن قاضي التحقيق نفسه الذي أمر بإصدار مذكرة إلقاء القبض، عاد ثانية ليقرر إلغاءه، معتبرا الموضوع انتكاسة للسلطة القضائية وضربة للقضاء العراقي.

وشكك عضو لجنة النزاهة بعدالة القاضي الذي أصدر إلغاء عملية إلقاء القبض، معتبرا أن العراق دولة سياسية وليست دولة قانون لأنه يقاد من قبل كتل سياسية وليس من قبل القانون.

وأشار الساعدي إلى أن "هناك قضاة فاشلين متزلفين للسلطات وأول هؤلاء رئيس مجلس القضاء الأعلى مدحت المحمود ويوجد ما يثبت هذا الكلام من الأدلة ضمنها علاقاته بالنظام السابق"، بحسب تعبيره.

وكان الساعدي أعلن، نهاية حزيران الماضي، أن محكمة تحقيق البصرة أصدرت مذكرتي اعتقال بحق وزير التجارة الأسبق عبد الفلاح السوداني ووزيرها وكالة صفاء الدين الصافي في قضية الزيت الفاسد بمحافظة البصرة، مؤكدا وجود ضغوطات لنقل ملف القضية من البصرة إلى العاصمة بغداد.

بالمقابل انتقدت منظمة الشفافية الدولية، أمس لثلاثاء، التوجه لإقرار النواب قانوناً يلغي بموجبه مكاتب المفتشين العموميين، مشيرة إلى أن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع حجم الفساد الإداري والمالي.

وتشدد لجنة النزاهة على أن بعض المفتشين ليس لديهم الشهادة والاختصاص الذي يؤهلهم لمثل هذا المنصب، علماً إن من ضمن القانون أن يكون المفتش العام يمتلك شهادة بالقانون وهذا ما لم نجده في اغلب المفتشين.

وينتقد مراقبون وجود أربع جهات رقابية التي هي لجنة النزاهة البرلمانية وهيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية ومكاتب المفتشين العموميين والفساد في أعلى قمة الجبل في الوزارات.

بدوره قال عضو الشفافية الدولية صلاح الحسيني لوكالة كردستان للأنباء إن "منظمة الشفافية الدولية ترى أن توجه النواب العراقي لإقرار قانون يلغي عمل مكاتب المفتش العام في الوزارات يسبب مشاكل كبيرة وسيرفع من حجم الفساد الإداري والمالي".

وبالرغم من كشف لجنة النزاهة البرلمانية عن تورط بعض المفتشين في الوزارات في عمليات الفساد المالي و الإداري، متهمة تقاريرهم بالهامشية وغير الحقيقية، مؤكدة وجود نية لإلغاء منصب المفتش العام من الوزارات الذي أرهق الميزانية العامة للدولة.

إلا أن الحسيني يقول إن "مكاتب المفتش العام تعد حلقة مهمة في تقليص نسب الفساد في دوائر الدولة وتنمية عمل الموظف بما ينسجم مع توجه العراق في تخفيض نسبة الفساد المالي والإداري".

وتابع أن "مكاتب المفتش العام بحاجة إلى إعادة هيكلة وتنشيط المكاتب التي تنتشر في وزارتها الفساد المالي والإداري".

وكانت لجنة النزاهة النيابية قد أكدت الأسبوع الماضي أنها ستقدم قانوناً إلى مجلس الرئاسة يهدف إلى إلغاء مكاتب المفتش العام في الوزارات.

وتقول الحكومة العراقية أن مكاتب المفتش العام استطاعت استرداد ٧٠ مليار دينار إلى موازنة الدولة في عام ٢٠١٠.

وتعمل مكاتب المفتش العام على التنسيق مع هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية لمتابعة ملفات الفساد المالي والإداري في الوزارات الحكومية.

وبحسب إحصائيات لمجلس النواب فأن ٥٠ مفتشاً بدرجة وكيل وزير أثقلت ميزانيتهم كاهل ميزانية الدولة بشكل لا يتوقع لما لهم من مكاتب في عموم المحافظات لكل مفتش ومخصصات وميزانيات ورواتب وحمايات ومدراء عامون.

يذكر أن المتحدث باسم لجنة النزاهة البرلمانية جعفر الموسوي أفاد أمس الأول إن "بعض المفتشين بدلا من أن يعمل على محاربة الفساد ساهم وعمل على زيادته في وزارته وآخرين متورطين بالفساد".

مشيرا إلى إن "من لم يتورط في عمليات الفساد من المفتشين أصبح عمله معرقلا لعمل الوزارة وليس كما يصفونه بالرقابي وإنما مجرد عرقلة لسير العمل في هذه الوزارة".

وبين الموسوي إن "اللجنة الآن تعمل على إلغاء هذا المنصب كونه لا فائدة منه وإنما أصبح عبئاً على الحكومة لما يخصص له من ميزانية إمكانية الاستفادة منها في أمور أخرى".

من جانبه قال عضو لجنة النزاهة عثمان الجحيشي "إن الحكومة الحالية فيها ما يقارب(٥٠) مفتشاً عاماً لم يقدم أي منهم تقريرا حول وزير أو وكيل وزير، مبينا إن التقارير التي يتقدم بها المفتشون جميعها هامشية وغير حقيقية ولا تحتوي على أي من الأمور التي تتعلق بقضايا الفساد الكبرى التي تصل إلينا".

كتابة على الحيطان

عندما يتحدث القائد!

■ عامر القيسي

غالباً ما تنطلق أفكار وألسنة الساسة لدينا، أمام شاشات الفضائيات، دون حسابات دقيقة لردود الأفعال التي من الممكن أن تفرزها تصريحاتهم التي تثير الكثير من اللبس أو ردود الأفعال القوية التي تضعهم فيما بعد في موقع التبرير وفي أحسن الأحوال اتهام الإعلام بسوء فهم التصريح أو تحميله أكثر مما كان المقصود منه. وبالرغم من إن مثل هذه الالتباسات من الممكن أن تحدث في بلاد أخرى، ولكن ليس بالقدر الذي نعاني منه، خصوصا إن حساسية الوضع السياسي تتطلب الكثير من الأناة في اختيار المفردة وتعبيراتها واحتمالات تفسيرها. فعندنا والحمد لله الكل متربص للكل، بانتظار زلة لسان أو بالون اختبار سياسي.

تصريحات السيد رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي في الولايات المتحدة، أثارت الكثير من التساؤلات واللغط حولها، ما اضطر مكتب النجيفي وقياديين في العراقية إلى بذل محاولات مضنية لترميم ما تركته تصريحات النجيفي عن الإقليم السني، فمرة قيل عنها بأنها توصيف للحالة وليس دعوة للانفصال، ومرّة أخرى بررت على أنها تحذير وليس تبني لهذا المطلب إن وجد وفي تبرير ثالث إن القوى المعادية للنجيفي أساءت فهم التصريح "وحورته" لصالح أجندة سياسية خاصة، وفي تصريحات سابقة لرئيس القائمة العراقية إياد علاوي عن عودة العنف قد أثارت الكثير من ردود الأفعال عن معناها ومقاصدها وبررت حينها، بان الإعلام اخذ كلام علاوي مجتزأ وبذلك ضاعت الفكرة الرئيسية وحُوّرت وأسيء فهمها!! وبالأمس أثارت تصريحات رئيس الوزراء نوري المالكي بشأن الأقاليم ردود أفعال قوية من جانب قوى سياسية اعتبرت تصريحاته مخالفة دستورية، وأثارت أيضاً الكثير من اللغط عن الهدف من التصريح الآن وطرحت الكثير من الأسئلة عن الدستور ورئيس الوزراء، ما حدا بعضو من دولة القانون النائب "صادق اللبان إلى أن يرد على رئيس قائمته قائلا "إننا لا نعرف لماذا اعترض المالكي على إنشاء الأقاليم، وهل كان اعتراضه رفضا نهائيا لوجود الأقاليم، فإذا كان ذلك، فهو خطأ لان الدستور ينص على إنشاء أقاليم المحافظات التي ترغب بذلك"، هذا الرأي من داخل بيت دولة القانون، وكان قد سبقه إلى ذلك بيان لمكتب رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني جاء فيه "إن رئيس إقليم كردستان أبدى استغرابه من تصريحات المالكي واعتبر أن الدعوة إلى تشكيل الأقاليم شيء قانوني ودستوري بل ويعزز وحدة الشعب العراقي على عكس ما ذهب إليه المالكي في تصريحاته"، وهذا التصريح من اقرب حلفاء المالكي!

إذن نحن أمام ظاهرة الخطاب الملتبس، فلو قال النجيفي في تصريحاته أنه يصف حالة ولا يدعو إليها لما ثارت الزوبعة، ولو ان المالكي قال إن التوقيت ربما لا ينجد أصحاب دعوات الأقاليم وان القضية دستورية ولا مشاكل بشأن نصها الدستوري لما توجهت الانتقادات له بهذه القساوة!

النماذج المعروضة في قمة الهرم السياسي وفي مواقع قيادية مؤثرة سياسيا ورسميا وبالتالي المطلوب تقليب الكلام وتمحيصه وفهم دلالاته وإشاراته ورسائله قبل إطلاقه للرأي العام الذي لا يرحم الالتباس في الكلام الذي يؤدي إلى نشوب أزمات نعاني من التخمة بسببها! على قادتنا الكرام أن يساعدونا في أن نميز بين كلام المقاهي وكلامهم!

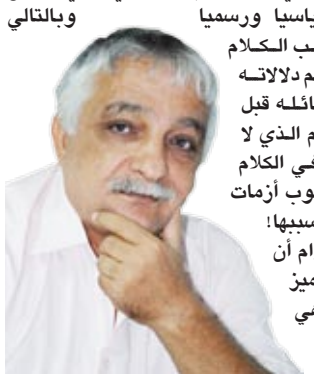

أعلام

الخالدي: البرلمان مقتنع ببرنامج الحكومة

■ كشف مقرر مجلس النواب محمد الخالدي عن شمول البرنامج الحكومي عددا من النقاط التي تحمل شيئا من الإقناع في الأداء الحكومي. وأشار الخالدي وهو نائب عن العراقية إلى أن "التظاهرات التي شهدتها البلاد التي انطلقت في الخامس والعشرين من شباط الماضي كانت عاملا قويا في الضغط على الحكومة لتقديم برنامجها".

وبين الخالدي أن "البرنامج الذي يتكون من ٤٠٠ صفحة شمل متابعة أداء الوزارات والإطار العام لبرنامج ومتابعة الوزارات وابرز ما أنجزته خلال مهلة المئة يوم بالإضافة إلى المنهاج الوزاري لكل وزارة".

الفتلاوي: النجيفي يعرقل استجواب المفوضية

■ اتهمت النائبة عن ائتلاف دولة القانون حنان الفتلاوي، رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي بوقوفه بالضد من استجواب المفوضية وعرقلة طرح طلب حجب الثقة على التصويت. وقالت الفتلاوي إن "النجيفي اتخذ قرارا غير دستوري من خلال إحالة طلب حجب الثقة عن مفوضية الانتخابات إلى رؤساء الكتل السياسية"، مبينة أن "قرار النجيفي مخالف للدستور على اعتبار أن مجلس النواب قام بدوره الرقابي والقانوني وكشف ملفات فساد مالي وإداري في المفوضية وفقا لحقائق ووثائق". وتوقعت الفتلاوي أن "يدرج طلب حجب الثقة من مفوضية الانتخابات في الجلسة المقبلة".

عبداللطيف: الكشف عن أسماء الفاسدين

■ دعا عضو الائتلاف الوطني وائل عبد اللطيف هيئة النزاهة إلى الكشف عن أسماء المتورطين بقضايا فساد إداري ومالي.

وأوضح عبد اللطيف أن "على لجنة النزاهة البرلمانية وهيئة النزاهة الضغط من اجل الكشف عن أسماء الفاسدين أيا تكن انتماءاتهم"، مستطردا انه "من واجب البرلمان وهيئة النزاهة ممارسة الدور الرقابي، وعلى هيئة النزاهة الضغط من اجل معرفة الفاسدين وإلقاء القبض عليهم"، مبينا ان "على السياسة الخارجية العراقية ان تكون أكثر فعالية من الوضع الحالي لها الذي ادى الى انتهاك حرمات وحقوق العراق التي نصت عليها المواثيق الدولية".

كتلة علاوي تطلب "شروطاً موضوعية" لمناقشة التمديد

قيادي في العراقية: لسنا شركاء قرارات المالكي لنتحدث عن الانسحاب

□ متابعة/ المدى

في أول ترحيب معلن من ائتلاف العراقية بخصوص تمديد بقاء القوات الاميركية، أكد قيادي في الائتلاف إمكانية مناقشة بقاء القوات الاميركية إلى ما بعد ٢٠١١ على أن تكون هناك شروط موضوعية له.

وبهذا فأن العراقية انضمت إلى ائتلاف الكتل الكردستانية الذي أكد زعيمه في مجلس النواب فؤاد معصوم في تصريح سابق لـ"المدى" إمكانية بقاء هذه القوات على أن يكون هناك أمر محدد تسعى للقيام به هذه القوات ولفترة معقولة على ألا تكون مفتوحة.

يذكر أن مصادر في تيار شهيد المحراب شددت على أن المجلس الإسلامي الأعلى هو الآخر يرغب ببقاء القوات وذلك لعدم استطاعة القوى السياسية العراقية إدارة شؤون البلاد لمفردها، فضلا عن تشكيكات جميع الفرقاء بجاهزية القوى الأمنية.

وامتنع المتحدث السابق باسم العراقية والنائب حيدر الملا عن التصريح لوكالة أنباء كردستان بشأن انسحاب أو تمديد بقاء القوات الأميركية على الأراضي العراقية إلى ما بعد انسحابها المقرر بحلول نهاية العام الحالي، تحت ذريعة إن قائمته غير شريكة في قرارات حكومة نوري المالكي فيما يخص الملف الأمني.

وحدث تبدل قد يبدو مقصودا في موقف العراقية والتي كانت تطالب بإحضار رئيس الوزراء باعتباره القائد العام للقوات المسلحة إلى مجلس النواب للاستماع منه على مقدرة القوات الأمنية في أحكام السيطرة على البلاد بعد الرحيل "والذي بحسب مقرب من المالكي بات شبه مستحيل"، للاستماع إليه ومن ثم بلورة موقف فيما يقوله، أكدت المتحدثة باسم العراقية ميسون الدملوجي أن السبب من ترك المالكي وحده في اتخاذ موقف الانسحاب كونه المسؤول الأول عن الملف الأمني.

العراقية متفقة في جميع مكوناتها على هذا الموقف، فقد رفض القيادي فيها طارق الهاشمي أمس الأول في مؤتمر صحفي عقداً لإعلان اندماج العراقية وائتلاف وحدة العراق، اعطاء موقف من الانسحاب تحت ذريعة الدملوجي نفسها والتي تنتمي إلى كتلة علاوي.

وتابع الملا وهو قيادي في جبهة الحوار بزعامة نائب رئيس الوزراء صالح المطلك "بالرغم من ان حصة وزارة الدفاع للعراقية لكن بسبب عدم الاتفاق على مرشحي القائمة لنيل المنصب فإن قرار انسحاب أو تمديد بقاء القوات الأميركية في الوقت الراهن للمالكي باعتباره المسؤول الأول عن الملف الأمني".

وترى العراقية وبحسب الملا ان تشكيل حكومة شراكة وطنية حقيقية وذات قاعدة موسعة وتنفيذ اتفاقية أربيل بالإضافة الى إشراكها في القرارات السياسية والأمنية للحكومة هي السبيل الوحيد لكي تعطي موقفا من الانسحاب.

ويتجه البلاد وفقا لتغيّر المواقف نحو تمديد بقاء القوات الاميركية، بعد أن أكد مصدر مقرب من حزب الدعوة الذي يتزعمه المالكي، إن الأخير سيوافق على التمديد حال وجود شبه إجماع من قبل الكتل السياسية، موضحا في اتصال هاتفي سابق مع "المدى" إذا تطابقت رؤى كل من العراقية والكردستاني وشهيد المحراب، فأن الدعوة ستكون على مقربة من هذا الخط رغم معارضتها لبقاء القوات الاميركية، ولكنها لا تريد ان تكون على خلاف مع الأكثرية وان تركت التيار الصدري وحده يرفض بقاء القوات الاميركية.

وكان مجلس النواب قد صوت في ٢١ كانون الأول الماضي على منح الثقة لحكومة نوري المالكي والتي ضمت ٤٢ وزارة، في حين تولى المالكي بنفسه وزارات الداخلية والدفاع والأمن الوطني بالوكالة لحين اختيار وزراء لها.

ووقع العراق والولايات المتحدة عام ٢٠٠٨، اتفاقية الإطار الإستراتيجية لدعم الوزارات والوكالات في الانتقال من الشراكة الإستراتيجية إلى مجالات اقتصادية ودبلوماسية وثقافية وأمنية، تستند إلى اتفاقية الإطار الاستراتيجي وتقليص عدد فرق إعادة الأعمار في المحافظات، فضلا عن توفير مهمة مستدامة لحكم القانون بما فيه برنامج تطوير الشرطة والانتهاء من أعمال التنسيق والإشراف والتقرير لصندوق العراق للإغاثة وإعادة الإعمار.

وتنص الاتفاقية على وجوب أن تنسحب جميع قوات الولايات المتحدة من جميع الأراضي والمياه والأجواء العراقية في موعد لا يتعدى ٣١ كانون الأول من العام الحالي ٢٠١١.

فيما كانت قوات الولايات المتحدة المقاتلة قد انسحبت من المدن والقرى والقصبات العراقية بموجب الاتفاقية في نهاية حزيران عام ٢٠٠٩.

الانساحب الامريكي يخضع للمراهنات السياسية... ارشيف